بأمر من رئيس الجمهورية وبحضور وزير الطاقة..

تدشين وحدة جديدة تعمل بالغاز في محطة «نكا» للطاقة

رئيس الجمهورية: في مجال المياه، بالإضافة إلى الإدارة والتخطيط، يجب علينا أيضاً التفكير في الحيلولة دون الاستهلاك المفرط وترشيد الاستهلاك

وزير الطاقة: هنالك طلبات للإستثمار في قطاع الطاقة المتجددة لإنتاج ٧٨ ألف ميغاواط

تمّ تدشين مشروع تطوير محطة «نكا» للطاقة، بحجم استثمار ١٧٥ تريليون ريال والذي يتضمن وحدتين غازيتين بقوة ١٨٣ ميغاواطاً ووحدة بخارية واحدة بقوة ١٨٠ ميغاواطاً، بأمر من رئيس الجمهورية وبحضور وزير الطاقة عبر تقنية الفيديو كونفرانس.

وتمّ تدشين الوحدة الجديدة التي تعمل بالغاز بقدرة ١٨٣ ميغاواطاً في محطة الكهرباء، كما كان مخططاً له في أقل من خمسة أشهر وهو ما يعتبر رقماً قياسياً في تنفيذ مشاريع التطوير، بهدف تعويض الخلل في الطاقة الكهربائية.

وتم الإعلان عن أن قيمة الاستثمار في الوحدة الثالثة للقسم الغازي بمحطة «نكا» للطاقة، بقوة ١٨٣ ميغاواطاً، بلغت ٢٤/٣٥ مليار تومان.

وبحسب تقرير رسمي صادر عن محطة «نكا» للطاقة، فإن تشغيل هذه الوحدة التي تعمل بالغاز أدى إلى خلق فرص عمل غير مباشرة لـ ١٠٠٠ شخص وتوظيف مباشر لـ ٢٠٠ شخص.

وقال مسؤولون في محطة «نكا» للطاقة: إن افتتاح هذه الوحدة التي تعمل بالغاز وفر الكهرباء لـ ١٠٠ ألف أسرة وجزءًا من الكهرباء التي تحتاجها صناعة مازندران (شمال البلاد). وأعلن المسؤولون لخطة التطوير هذه أن ٩٥٪ من مرافق ومعدات وحدة الغاز الجديدة تم تصنيعها وإنتاجها محلياً، مما أدى إلى تحقيق وفورات كبيرة في النقد الأجنبي.

ويهدف هذا المشروع إلى إنتاج الكهرباء المستدام وتعويض النقص في الطاقة في مازندران والمحافظات المجاورة وتوفير الكهرباء التي تحتاجها الصناعات المختلفة وخلق فرص العمل والاستفادة من قدرات والمعرفة الفنية للمهندسين والبنائين والمقاولين المحليين وزيادة معدل إنتاج الكهرباء في محطة «نكا» للطاقة من خلال الاستفادة من القدرات الجديدة.

وتُعدّ محطة «الشهيد سليمي نكا» للطاقة الكهربائية، التي تبلغ قدرتها الإنتاجية ٢٢١٤ ميغاواطاً، واحدة من أكبر محطات الطاقة في البلاد، وقادرة على توفير أكثر من أربعة في المائة من كهرباء البلاد.

وتلعب محطة طاقة الشهيد سليمي، التي تضم أربع وحدات بخارية بقدرة ٤٤٠ ميغاواطاً لكل منها ووحدتين غازيتين بقدرة ١٣٧/٦ ميغاواطاً لكل منهما ووحدة بخارية بالدورة المركبة بقدرة ١٦٠ ميغاواطاً، دوراً فعالاً في استقرار شبكة الكهرباء الوطنية في البلاد من خلال توفير أكثر من أربعة في المائة من كهرباء البلاد.

وتوجّه وزير الطاقة، الإثنين الماضي، إلى محافظة مازندران لتدشين عدة مشاريع في قطاعي المياه والكهرباء بميزانية إجمالية قدرها ٢٤٠/٣٥٠ مليار ريال.

طلبات للإستثمار في قطاع الطاقة المتجددة

هذا وأكد وزير الطاقة على أهمية الاستفادة من قدرات القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع المياه والطاقة المتجددة، وقال: هنالك طلبات للاستثمار في قطاع تطوير الطاقة المتجددة في البلاد لانتاج أكثر من ٧٨ ألف ميغاواط.

وصرّح عباس علي آبادي، الإثنين، خلال حفل تدشين مشروع استكمال إمداد ساري بالمياه وبدء تنفيذ مشروع إمداد ميانرود بالمياه: تعتزم هذه الوزارة توسيع نطاق مشاريع المياه والطاقة المتجددة من خلال جذب استثمارات القطاع الخاص والمشاركة العامة. وأكد أن تنفيذ مشاريع إمدادات المياه يحظى بجدية واهتمام خاص من الحكومة في وزارة الطاقة. وأضاف: تنفذ وزارة الطاقة برامج واسعة النطاق لتوفير إمدادات مستدامة من المياه والكهرباء.

وفي إشارة إلى تغيير نهج الحكومة تجاه تطوير مشاريع الطاقة الكهرومائية، صرّح وزير الطاقة: حتى الآن، اعتمد نموذج التنمية في هذا المجال بشكل رئيسي على الإمكانات الحكومية؛ لكننا نسعى في هذه الفترة إلى الاستفادة من قوة الاستثمار للقطاع الخاص ومشاركة القطاع العام.

وأعلن علي آبادي عن الحاجة إلى تنفيذ بنية تحتية لتوليد ٧٨ ألف ميغاواط من الطاقة المتجددة، وقال: يتقدم العديد من المتقدمين بطلبات لمشاريع تكميلية للطاقة المتجددة؛ ونظرًا للتحديات الناشئة عن عدم التوافق الزمني والمكاني في استغلال الطاقة المتجددة، أبدى المستثمرون استعدادهم لتنفيذ مشاريع تكميلية مثل أنظمة التخزين.

التفكير بحلول عاجلة لأزمة المياه

إلى ذلك، أشار رئيس الجمهورية إلى تقرير وزارة الطاقة حول اختلال توازن المياه، خاصة في طهران، وأكد ضرورة توفير المعلومات حول أزمة المياه، وقال: أزمة المياه أكثر جدية مما يجري الحديث عنه اليوم، وإذا لم نُفكر بشكل عاجل من اليوم، فسنواجه وضعاً لا سبيل إلى علاجه. وأكد الرئيس مسعود بزشكيان، الأحد، في اجتماع الحكومة: في مجال المياه، بالإضافة إلى الإدارة والتخطيط، يجب علينا أيضاً التفكير في الحيلولة دون الاستهلاك المفرط وترشيد الاستهلاك، وقال: يجب أن نأخذ أزمة المياه على محمل الجد ونفكر في إجراء من شأنه مراجعة طريقة استهلاك المياه لتوفير مياه الشرب لطهران. وأضاف: إن إجراءات مثل نقل المياه من أماكن أخرى إلى طهران لن تحل المشكلة جذريًا.

وأكد رئيس الجمهورية على أهمية إدارة تنمية طهران، مع مراعاة اختلال التوازن المائي، وقال: إذا لم نفكر بشكل عاجل في الاستهلاك المفرط لموارد المياه في طهران، فستقع المنطقة بأكملها في أزمة مياه خطيرة.

وعقب الاجتماع، قُدّم تقرير حول الإجراءات التي اتخذتها وزارة الطاقة في قطاع المياه خلال الحرب المفروضة التي استمرت ١٢ يومًا، بالإضافة إلى مشاكل المياه الحالية والوضع المائي للسدود.

خلال اجتماع مع الناشطين الاقتصاديين في غرفة تجارة مشهد المقدسة

والي هرات يؤكد على تعزيز العلاقات الثنائية مع إيران

أشاد والي هرات بدور الجمهورية الإسلامية الإيرانية في استضافة اللاجئين الأفغان، مؤكدًا على ضرورة تعزيز العلاقات الثنائية في مجالات الهجرة والأمن والترانزيت والاستثمار.

وأشار مولوي أحمد إسلام جار، خلال اجتماع للناشطين الاقتصاديين في غرفة تجارة مدينة مشهد (شمال شرق إيران) يوم الأحد، إلى استضافة إيران، حكومة وشعبًا، للاجئين الأفغان على مدى أكثر من أربعة عقود، وقال: لطالما رحبت إيران باللاجئين الأفغان، سواءً كانوا يحملون وثائق قانونية أم لا، في ظل الظروف الصعبة والأزمات الاجتماعية في أفغانستان.

وأضاف: نحن دولة شقيقة وصديقة لإيران، ونعتبر هذا الترحيب والضيافة دليلًا على التضامن الإسلامي والإنساني بين الشعبين.

وأكد والي هرات أن هذه الولاية هي الأكثر أمانًا في أفغانستان، وقال: حتى الآن، لم تتمكن وسائل الإعلام من تقديم معلومات دقيقة حول أمن أفغانستان؛ لكن الحقائق الميدانية، خاصة استقبال الأهالي للاجئين على الحدود، تثبت أن الحكومة الأفغانية تعمل من أجل الاستقرار والسلام في البلاد.

وفي إشارة إلى انخفاض المشاكل على حدود إسلام قلعة لعودة اللاجئين الأفغان من إيران، قال إسلام جار: تشير التقارير الميدانية إلى أن ما يصل إلى ٧٠٪ من العقبات التي تعترض عودة اللاجئين إلى أفغانستان قد حُلّت الآن. كما أشار إلى مشاكل المهاجرين غير الشرعيين في إيران، وقال: ندعو سلطات الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى إنشاء آلية شفافة ومشتركة لتنظيم هذه المجموعة، فالتنسيق بين المؤسسات المحلية على حدود البلدين يُسهّل عودة الراغبين ويمنع المشاكل الاجتماعية والأمنية.

الاستثمار في أفغانستان

وأردف إسلام جار: أسس مستثمرون من تركيا وكازاخستان وإيران أعمالًا تجارية في هرات، ندعو المستثمرين المحليين والأجانب إلى القدوم إلى أفغانستان والمشاركة في المشاريع الاقتصادية. مؤكداً أن حكومة هرات المحلية ستقف إلى جانب جميع المستثمرين وستدعمهم قانونيًا وأمنيًا. معتبراً أن الظروف الحالية في أفغانستان مؤاتية للأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك التعدين وتجارة الرخام والحديد وغيرها من الموارد الطبيعية، والحكومة المحلية مستعدة لتوفير الظروف اللازمة لمشاركة المستثمرين الإيرانيين والدوليين.

التجّار الأفغان غير ملمّين بالنقل بسكك الحديد

وأشار والي هرات إلى خط سكك حديد خواف (إيران) - هرات (أفغانستان) وإمكانات سكك الحديد في هذه المنطقة، وقال: يُعدّ خط ميناء بندرعباس - تشابهار - هرات أحد أهم الطرق لتنمية صادرات أفغانستان؛ لكن التجار الأفغان مازالوا غير ملمين بالنقل بسكك الحديد، لذا فإن حركة البضائع بطيئة. نأمل أن تساعد محافظة خراسان الرضوية أفغانستان في تطوير النقل السككي والتدريب في هذا المجال.

وفي إشارة إلى الدور الرئيسي للبنوك والصرافين في التجارة الثنائية، قال: يُجرى جزء كبير من التجارة بين البلدين عبر الصرافين، وإغلاق هذه الطرق قد يُلحق ضررًا بالغًا بالتجارة الإقليمية.

وأكد والي هرات على ضرورة إيجاد حلول قانونية وإسلامية لإزالة العقبات المالية والمصرفية، وقال: ندعو البنوك الإيرانية إلى توسيع نطاق تفاعلها مع الناشطين الاقتصاديين الأفغان، نظرًا للدور الاقتصادي لهرات. كما أشار إلى الإمكانات الزراعية الهائلة لأفغانستان، وقال: بعض الفواكه والمنتجات الزراعية التي لا يمكن زراعتها في إيران تنمو جيدًا في تربة أفغانستان الخصبة، وتوجد موارد مائية هائلة مثل نهر مورغاب في أفغانستان، وهو جاهز للاستغلال في الزراعة التجارية. واختتم والي هرات كلمته بتقديم مقترحات، منها تشكيل مجموعة عمل مشتركة بين إيران وأفغانستان لإدارة وتصدير الفواكه الأفغانية إلى الأسواق العالمية، وتعاون إيران في نقل الثروة الحيوانية المحسنة إلى أفغانستان لخلق فرص عمل في قطاع الثروة الحيوانية في أفغانستان، ودعوة مسؤولي محافظة خراسان الرضوية لحضور «القمة السابعة للتعاون الاقتصادي والإقليمي» في ولاية هرات.

في الربع الأول من العام الجاري

صادرات إيران إلى الاتحاد الأوراسي ترتفع بنسبة ٢٢٪

أشارت مسؤولة في منظمة تنمية التجارة الإيرانية إلى إتفاقية التجارة الحرة بين إيران وأوراسيا، وأعلنت عن نمو بنسبة ٢٢٪ في الصادرات الإيرانية إلى منطقة أوراسيا في الربع الأول من العام الجاري (العام الإيراني بدأ في ٢١ آذار/ مارس).

وأشارت إلهام حاجي كريمي، أمس الإثنين، إلى تأثير إتفاقية التجارة الحرة بين إيران وأوراسيا على الصادرات، وقالت: دخلت إتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي حيز التنفيذ في ١٥ مايو/ أيار؛ ووفقا لها، خضعت ٨٧٪ من السلع لإلغاء الرسوم الجمركية، ويبدو أن هذه الإتفاقية هي من أهم الاتفاقيات التجارية لإيران، والتي يُتوقع أن يكون لها تأثير كبير على التجارة.

وأشارت حاجي كريمي إلى الاستقبال اللافت للإتفاقية من قبل تجار الجانبين، وقالت: إن تطبيق الإتفاقية المذكورة آنفًا يبشر بأنه في ظل توفير أسس التعاون بينهما، وعزيمة وإرادة مسؤولي الدول الأعضاء في الاتحاد وإيران، وكذلك اللجنة الاقتصادية الأوراسية بصفتها الهيئة المسؤولة عن الاتحاد، يمكننا أن نشهد تطورًا في التجارة بين إيران والاتحاد في المستقبل القريب. وأضافت: تشير الدراسات الإحصائية لوضع التجارة بين إيران والاتحاد الاقتصادي الأوراسي إلى بداية واعدة للغاية، كما هو متوقع من إتفاقية التجارة الحرة.

وتابعت: خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام، أظهرت صادرات إيران إلى أوراسيا زيادة بنسبة ٢٢٪ في قيمة الصادرات مقارنة بالعام الماضي، لتصل إلى ٥٣٢ مليون دولار.

وقالت المسؤولة في منظمة تنمية التجارة: كانت أكبر زيادة في الصادرات مرتبطة بروسيا وأرمينيا، بنسبة ٣٣٪ و٢٨٪ على التوالي مقارنة بالعام الماضي. وأضافت: خلال الفترة نفسها، تجاوز حجم الواردات ٣٨٠ مليون دولار، بانخفاض قدره ٣٪ مقارنة بالعام الماضي.. وبعد تحقيق ميزان تجاري إيجابي مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي لأول مرة العام الماضي، حقق الميزان التجاري في الأشهر الثلاثة الأولى من العام نموًا إيجابيًا أيضًا بمقدار ١٥٢ مليون دولار، مما عزز صادرات البلاد.

أهمّ السلع المصدّرة

وحول أهم السلع التي تصدّرها إيران إلى أوراسيا، صرحت رئيسة أمانة إتفاقية التجارة الحرة بين إيران وأوراسيا: قبل إبرام الإتفاقية المؤقتة بين إيران وأوراسيا عام ٢٠١٩، كانت السلع الرئيسية التي تصدرها إيران إلى أوراسيا تقتصر على عدد محدود من السلع الزراعية، وبلغت قيمة الصادرات لعام ٢٠١٨ حوالي ٦٥٠ مليون دولار. ومع ذلك، وبعد تطبيق الإتفاقية المؤقتة بين الجانبين، ازداد حجم التبادل التجاري تدريجيًا، وتجاوزت الصادرات ملياري دولار العام الماضي. وذكرت أن أهم السلع التي تستوردها إيران من أوراسيا هي السلع الأساسية والسلع التي تحتاجها البلاد.

وفي إشارة إلى الترحيب الكبير من جانب التجار من كلا الجانبين للاستفادة من مزايا هذه الإتفاقية، قالت حاجي كريمي: بلغ حجم الصادرات ٥٣٢ مليار دولار في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري. وإلى جانب السلع الزراعية، أضيفت السلع الصناعية أيضًا إلى سلة صادرات إيران ضمن قائمة الصادرات الإيرانية إلى أوراسيا، ومن المتوقع أن يتوسع تصدير السلع الصناعية إلى منطقة أوراسيا بشكل أكبر في إطار عملية التجارة الحرة.